وقَد قالَ قومٌ علَى قولِ مَنْ قالَ : سُطَينةٌ أَنها (أُفْعُلانَةٌ) وَغُيِّرَ الجَمعُ فَجُعِلَ النونُ كأَنَّها مِنَ الأصلِ كما قالوا : مَسيلٌ وَمُسْلان وهَذا مذهبٌ وَهوَ قليلٌ والقياسُ في نحو هذا أَنْ تكونَ الهمزةُ هيَ الزيادةَ .

وقَد قَالَ بعضُ العربِ (مُتَسَطٍّ) فهذَا يدل على أَنَّ (أُسطُوانَة) أُفْعُوالةٌ وأَشباهها نحو : (أُرجُوانَةٍ وأُقحُوانةٍ) الهمزةُ فيها زائدةٌ لأَنَّ الألفَ والنونَ كأَنَّهما زيدا علَى (أَفْعَلٍ) ولا يجيء في الكلامِ (فُعْلُوٌ) ومَع ذَا إِنَّ الواوَ لو جعلَها زائدةً لكانتْ إِلى جنبِ زائدتينِ وهَذا لا يكادُ يكونُ .

قالَ : وأَمّا مُوسَى فالميمُ هيَ الزائدةُ لأَنَّ (مُفْعَل) أَكثر مِنْ (فُعْلَى) مُفْعَلٌ يُبنى مِنْ كُلِّ (أَفْعَلتُ) ويدلُّكَ علَى أَنَّهُ (مُفْعَلٌ) أَنَّهُ يصرفُ في النكرةِ . و (فُعْلَى) لا تنصرفُ علَى حالٍ .

الضربُ الثاني ما قِيسَ على كلامِ العربِ وليسَ من كلامِهم : .

هَذا النوعُ ينقسم قسمينِ : أَحدهما : ما بُنيَ مِنْ حروفِ الصحةِ وأُلحقَ بما هُوَ غيرُ مضاعفٍ والقسمُ الآخرُ : ما بُنيَ من المعتلَ بناءَ الصحيحِ ولَم يجدء في كلامِهم مثالُهُ إِلاّ مِنَ الصحيحِ .

النوعُ الأولُ : وهوَ الملحقُ إِذَا سُئلتَ كيفَ تبني مثلَ (جَعْفرٍ) مِنْ ضَرَبَ قلتَ : ضَرْبَبٌ ومِنْ (عَلِمَ) قلتُ : عَلْمَمٌ . ومِنْ ظَرُفَ قلتُ : (ظَرْفَفٌ) وإِنْ كانَ فعلاً فكذلكَ تُجريهِ مَجرى : دَحْرَج في جميعِ أَحوالهِ .

وقالَ أبو عثمان المازني : المطردُ الذي لا ينكسرُ أَنْ يكونَ موضعُ